ونقل في التوضيح عن الباجي مشهور المذهب جوازها وان كره الغير بئر بئر
انظر تمام الكلام في الاصل وجازت الصلاة في مزبلة بفتح الميم وتضم باؤها وتفتح
موضع طرح الزبل وجازت في طريق الجزء في نبش وسطها الذي يسمى حالا
وجانبها الذي يسمى فارعة قعدان مالك في مساجد الاعتبة يمشي عليها
الكلاب والدواب الهم وفي التهذيب كره مالك الصلاة في فارعة الطريق
والكنف الصلاة في فارعة الطريق يا رواث الدواب تنشد الطريق الغليلة
الخاطر في البخاري فخالف الذي وكذا الكره لوكده في الطريق مكان مرتفع الا
اليه الدواب الهم وفي التهذيب كره مالك الصلاة على فارعة الطريق
يصيبها من زبل الدواب واستحب ان يتنحى عنها ابن حبيب لا بد
بطريق فيها ارواث الدواب وابوالها الا لضيق المسجد والجمعة ابن عمر
عن الشيخ عن المدونة وفي غير الجمعة وما ذكره الخ تبعا للمختصر من الجواز
كما يفيد ما تقدم عن مالك وابن حبيب من الكراهة لتقييد المختصر بالامن
من النجاسة وكذا الخ في قوله وعمل على الظن والنص محمول على حالة الحكم
بالامن كما تقدم عن سند فتعمدا تبعا لابن رشد وجازت الصلاة في معجزة بفتح الميم
وكسر الزاي موضع الجزر اي الذبيحة بذبح او غيره اي المحل المعد لذلك بما
مه فيعدل عن معنى النجاسة ويصلي وتفسير المزبلة بما ذكرنا وكذا المجزرة
هو الذي يراعى فيه العادة في الوقت حالة الشك وامامه فسر المزبلة
بانها موضع طرح الغلمة والمجزرة بموضع تقطيع اللحم فيرد عليه انه لا
عادة فيه هذا تبين وحالة الشك كما في وقتنا وكما في غيره اما كان او لقلة وتعمد
المصلي في المغيبة والمزبلة والطريق والمجزرة على الظن واولى اليقين فان
تيقن او ظن عدمها منعت وان بعد مع الذكر وان عذر اعاد ابدا او مع
النسيان او المجزرة الوقت فان شك الخ المصلي في احدها في الطهارة وعدمها
على التساوي اعاد المصلي مع الشك صلاته في الوقت الظهرين للاصفرار واعتبر
قبل والصبح للطلوع ابن بشير ان لم يتيقن بوجود النجاسة في المزبلة والمجزرة
رة وفارعة الطريق وصلى بها فالمشهور لا يعيد الا في الوقت عامدا كان او غير
نظر الى الاصل كما في الغالب الخ فان والتوضيح وهذا في الثلاثة ان تيقن ان
سة او الطهارة جوانحم وان لم يتيقن فانه يعيد في الوقت بناء على ان الاصل
ابن حبيب ابدا بناء على الغالب وهذا اذا صلى في الطريق اختيارا واما ان صلى
فيها

فيها لضيق المسجد فانه يجوز نقل عليه في المدونة وغيرها قال العدوي ومثله
اي اليقين فيما يظهر الظن والمراد ابقعة التي صلى فيها الجميع الموضع
اهـ هذا ان الخ وعمل على الظن الخ عب ووجه الاعادة في الوقت حالة
الشك ما تقدم ان من شك في طهارة ابقعة وما استوى فيه الامر تحقق
البقاء او غلبته اتفاقا اهـ فان شك والصلاة في هذه الحالة مكروهة بمعنى
حالة الشك وقد تقدم عن الامام وكرهت الصلاة بمعبد اي معبد عبادة شخص
معين سواء تعدد كنيسة وهو معبد النصارى ويقال له بيعة بكسر الباء وصوم
وصلوات او صلوات والغلمومس البيعة بالكسر معبد النصارى جمع بيع
ام وفي الجلاب ولا بأس لمن صوامع الرهبان وبيع فندس النصارى
صلوات كنيس اليهود بالعبرانية او بيت نار المجوس ونقل معبد كما
بما يتضمن شرط كراهة الصلاة به فعلان نزله اي دخل النسر معبد كما
اختيارا اي فعله اذا وقت اختيار ونسب قد الكراهة للامام فان ظاهره
عامدا كان او اثرا او هو ظاهر على التعليل بالنجاسة لان الملائكة لا تدخل بيتا
فيه كلب وما صورة وما خير موضع لا تدخله الملائكة وكذا على التعليل
بقد بسببها على غير التقوى او بانها مأوى الشياطين وامدا على التعليل بـ
النجاسة فالظاهر تقييد ابن رشد بالعامد وامدا الدارسة الباقية فلا تد
بالصلاة فيها لبعد قرار ان اضطر للنزول بها وظاهر كلام الخ كالمدونة
والخلاف ابن رشد سواء بسط شيء ظاهر او كما هو رواية ابن حبيب وقيد
الباجي المدونة ببسط ثوب ظاهر ومفهوم اختيارا انه لا تنزل للضرورة كما
هو الجاري اليه مطر او سبع او برد او قاطع طريق او لص فلا يكره له الصلاة فيه
قال ع وكرهت صلاة بكنيسة عامرة او دارسة ان لم يضطر لنزول بها لكثرة
وضوء والا لم تكره بدارسة كمقبرة على ما يعهم من المدونة ام فتحصل ان
الصلوات تقييد الكراهة بالاختيار في النزول واطلق في المفهوم ولم يعد المصلي
بمعبد كامر صلاته في جميع الاحوال الثمانية الا ان اختار السلم في نزوله
بكنيسة عامرة وصلى فيها مع انه قد شك المصلي فيها اي تردد على السواء
والظهارة وعدمها بان لم يبسط ظاهر اللصلاة عليه فهي هذه الحالة يعيد
في الوقت الظهرين للاصفرار وغيرهما للطلوع فان اضطر للنزول فلا اعادة له
مطلقا دارسة او عامرة بسط ظاهرا او لا وهذه في هذه اربعة وكذا ان اختار بدارسة
بسط او لا او بعامرة وقد بسط بهذه الثلاثة فقد تمت الثمانية انظر الاصل

Copyright © King Saud University